لم يترك حقا وعكسه او يباع ويقتسما ثمنه ولا يمكن اعطاؤهم عن
حصصهم ابتدا بكسر الراء مع فتح الواو ويجوز اسكان الراء مع فتح الواو
وكسرها ويقال له ايضا الرقبة بكسر الراء ما يباع ويعرى اى يجرد
ثمرة تحديدا بقيدا يضا بحسب ادى من حيث الشبة فتامل
حتى يبلغ خالصه اى الفدوش نصابا اى اما بسبب جميعه
مطلقا او بسبب جزء منه ان تساوت اجزاؤه وكان لمن يتصرف
عن نفسه ويكفي التمييز بالآلية ويجري مثل ذلك في المخلوط من
الذهب والفضة لانه لا يجدي احدهما عن الآخر فتامل في الحلي
المباح بقسميه ان ورثه او اعد به حتى ما يعد حوا او انكسر وقصد
كسره او انكسر كسرا يخرج به عن الصياغة ومضى عليه حول
وجبت زكاته لانه لم ينو استعماله استعمالا مباحا فتامل المحلى
المحرم اى وهو ما اتخذ بقصد لبسه لمن لا يجوز له لبسه فلا زكاة في
حلي اتخذه رجل للبس النساء او مطلقا لانتفاء القصد المحرم والكروه
وكذا الوانكسر المحلي المباح وقصد اصلاحه وامكن بلا صوغ لبان
امكن بالحام ونحوه فلا زكاة فيه ايضا وان دام احوالا لرجل
وخنثى اى لهما بان قصد ذلك باتخاذهم قال شيخنا ولو قال
الذكر ولو اصطنعا الامكان او يواطئهما فتجب الزكاة فيه اى في الحلي
المحرم وكذا المكروه كعشرة كبيرة لحاجة او ضيقة لزينة بان تقوم
لاعنده من الفضة او زيادة المرأة في حليها على عادة امثالها المنتجب

في بيان

الزكاة في جميع جميعه اى في الزايد فقط
لحكم مقدار نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه فيها والعبرة
في الكيل بمكيال المدينة الشريفة اصالة ويعتبر في غيرها
والزروع جمع زرع والثمر جمع ثمرة بفتح اوليه الذي هو جمع ثمرة او مرة
نفس

بشر بضم اوليه الذي هو مورد الماء ثمنة اوقية والمعتبر في
كونه احوط والا فالمعتبر كيل اصالة كما علم مما مر لان يبقى
المحبوب اخف من البصل لتبيين يعتبر كونه الفضة
وما زاد عليه من زرع عام وحد بان لا يكون من زرعين بين
حصاديهما اثنى عشر شهرا عربية وكذا من ثمر عام وحد بان لا
يكون من ثمرين بين اطلاعهما ذلك نعم لو اطلع النخل في عام ولم
يطعم احدهما الله اعلم كما مر ولو كان كل منهما كذلك كان لا يثمر
في العام الا ثمرة واحدة من الورق اى مشتق منه
عند الذوي واما عند الرافعي فهو ماية وثلاثون درهما كما مر
وهو مرجوح كالثلج اى والبرد او الثلج اى هو مملة مفتوحة
فتحتية ساكنة فهملة اى بما يبيع عادة وجد او مرض كالنيل والفيول
فلا حاجة لما ذكره الا ان يمثل ما يشرب بعروقه كالبصل وما يسقى
بالقنوات المحفورة من الانهار فيسقيها اى الارض
بضم الدال وفتحها اى والضم اوضح ما يدر للحيوان اى اناث
الآدميين بحيوان اى وبسمن ناضحا ويعتبر كونه بغير اداة
والا فقطع على الدوالب من عطف العام على الخاص ويلحق بهذا
ما كان الآفية بشرا او هبة او غصب ووجوب تصفية الغصب
في هذا النقل المؤنة فيه ويصدق المالك في دعواه لتبيين
تعلق الزكاة في الثمار ببدو صلاحها وفي المحبوب باشتداده وهما
ويجب الاخراج وتصفية الحب وجواد الثمر بالمملة بكمالهما في الصحاح
تعميم عرض الثمر بان يطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ما
اودع كل نوع وطابعه بابا وتضمينه المالك بصيغة من الاماب
او تأديه فيتعلق حق المستحقين بالذمة وله التصرف فيه ولو تعذر الحر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)